

## منظمة العفو الدولية

### بيان عام

رقم الوثيقة: MDE 11/3756/2016

1 أبريل/نيسان 2016

مع استضافة البحرين لفعالية جائزة البحرين الكبرى لسباقات الفورمولا واحد، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية إلى كبح ممارسات القمع.

دعت منظمة العفو الدولية اليوم السلطات البحرينية إلى الاحتفاء بفعالية جائزة البحرين الكبرى لسباقات الفورمولا واحد التي تُنظَّم في عطلة نهاية هذا الأسبوع بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي المحتجزين لمجرد تعبيرهم السلمي عن آرائهم ، وبوضع حد لمضايقة النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من وعود الإصلاحات التي قطعتها السلطات في عام 2011 في مواجهة موجة الغضب الشعبي والانتقادات الدولية في أعقاب سحق الاحتجاجات الجماهيرية ، فإن عجالات القمع لا تزال تدور في البحرين.

فقد عمدت السلطات إلى كبح الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات بشكل حاد، ولم تتصدَّ بصورة فعالة لممارسة التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة للمعتقلين وغيرها من الانتهاكات على أيدي الشرطة، وأصدرت أحكاماً مشددة بالسجن وأحكاماً بالإعدام إثر محاكمات جائزة بشكل صارخ. كما أنها جرّدت مواطنين بحرينيين من جنسيتهم لأسباب أمنية غامضة، حيث اعتبرتهم بلا جنسية وطردتهم من البلاد.

وخلال هذا الأسبوع ستستخدم السلطات البحرينية، مثلما فعلت في السنوات السابقة، فعالية سباق الفورمولا واحد لإظهار صورة للبحرين كبلد منفتح وبتقبُّل الإصلاح. بيد أن ذلك بعيد كل البعد عن الواقع.

فقد ظلت شخصيات سياسية قيادية تعاني الأمرين في السجون منذ عام 2011، وتم نَجُّ آخرين ممن واصلوا المطالبة بالإصلاحات السلمية أو انتقاد إجراءات السلطات وراء القضبان إثر محاكمات جائزة؛ إذ حُكِم على الشيخ علي سلمان بالسجن لمدة أربع سنوات، وعلى فاضل عباس مهدي بالسجن لمدة خمس سنوات، وعلى إبراهيم الشريف بالسجن لمدة سنة، وعلى زينب الخواجة بالسجن لمدة ثلاث سنوات وشهر. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة من قائمة طويلة لممارسات السلطة تجاه منتقديها السلميين.

وثمة آخرون، ممن ليسوا داخل السجون، وُجِهت إليهم تُهم لم يُبَيَّنَ بها بعد، أو يواجهون قيوداً تعسفية أخرى. وعلى الرغم من الدعوات المتكررة من جانب الهيئات الحكومية وغير الحكومية، فإن المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب ممنوع من السفر إلى خارج البحرين. ولا يزال الشيخ ميثم السلطان، وهو مدافع مخلص عن حرية التعبير والدين، بانتظار الحصول على جواز سفر جديد منذ يناير/كانون الثاني 2016. ولم يتلقَ بعد تفسيراً لهذا التأخير على الرغم من أنه طلب، تسع مرات على الأقل، مزيداً من المعلومات من السلطات المعنية في وزارة الداخلية. إن مثل هذه الممارسات تشكل قيوداً تعسفية على حقهم في حرية التنقل وتدخلت في عملهم من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان. كما يواجه كل من الشيخ ميثم السلطان ونبيل رجب تُهماً بسبب ممارستهما السلمية لحقهما في حرية التعبير.

إن كل من ينتقد السلطات علناً أثناء وجود الصحفيين والزوار الدوليين في البحرين لحضور أو تغطية فعالية سباق الفورمولا واحد يمكن أن يواجه عواقب وخيمة. لقد حظرت الحكومة المظاهرات في المنامة إلى أجل غير مسمى، وكثيراً ما أطلقت قوات شرطة الشعب الغاز المسيل للدموع والطلقات النارية لتفريق المحتجين في البلدات والقرى الأخرى، مما أدى إلى اعتقال العديد من المحتجين والتسبب بجروح بالغة لآخرين.

ولم يتم التحقيق مع عدد يُذكر من أفراد الأمن أو مقاضاتهم على ارتكاب التعذيب أو غيره من الانتهاكات ضد المحتجين والمعتقلين. أما الذين تم التحقيق معهم أو مقاضاتهم، فقد كانوا عموماً من ذوي الرتب الدنيا، وتمت تبرئتهم أو تلقوا أحكاماً رمزية. وفي الوقت نفسه لا تزال منظمة العفو الدولية تتلقى أنباء بشأن التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة أثناء الاعتقال والاستجواب. وعندما يثير الضحايا ومحاموهم مثل تلك المزاعم في المحكمة، فإنها غالباً ما يتم تجاهلها أو فحصها على نحو غير كاف، الأمر الذي يرسخ ثقافة الإفلات من العقاب، التي ما فتئت السلطات تدعي أنها تعمل على القضاء عليها.

ويتمثل أحد الأمثلة الأخرى على تآكل حقوق الإنسان في البحرين بشكل مثير للقلق البالغ في الميل المتزايد نحو اللجوء إلى طرد الأشخاص الذين تم تجريدتهم من جنسيتهم تعسفاً. إن مثل هذه التطورات تُعتبر مخيفة وتعبر عن سلاح آخر تلجأ السلطات البحرينية إلى استخدامه عندما يتعلق الأمر بإسكات المعارضة والتخلص من الأشخاص "غير المرغوب فيهم".

وإذا رغبت السلطات في إظهار صورة أكثر إيجابية لنفسها أمام العالم، فإنها يجب أن تبادر إلى تحسين واقع حقوق الإنسان في البحرين. أما البداية الجيدة فتتمثل في الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي، ووقف عمليات الطرد، وإدخال إصلاحات تتعلق بشكاوى حقوق الإنسان في نظام العدالة وفي قوانين البلاد.